

Distr.: General
25 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والخمسون

٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية
العامة: الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر
في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

بيان مشترك مقدم من تحالف الدفاع عن الحرية، ومركز الدراسات والتدريب
المتكامل للمرأة، ومنظمة رسالة المرأة، ومنظمة المرأة من أجل المرأة، والمرصد
الإقليمي للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي منظمات
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

191214 121214 14-65392X (A)



البيان

إن تحالف الدفاع عن الحرية تحالف قانوني دولي لا يسعى إلى الربح، ويضم أكثر من ٤٠٠ ٢ محام يعكفون على حماية حقوق الإنسان الأساسية. وقد اشترك في أكثر من ٥٠٠ قضية طرحت أمام الساحات الوطنية والدولية، ومنها المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، والأرجنتين، وبيرو، والمكسيك، والهند، وهندوراس، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقدم التحالف أيضا شهادة خبراء أمام العديد من البرلمانات الأوروبية، وكذلك أمام البرلمان الأوروبي وكونغرس الولايات المتحدة. والتحالف معتمد لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي (وكالة الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان الأساسية والبرلمان الأوروبي).

إن منظمة رسالة المرأة منظمة غير حكومية اكتسبت على مدى ١٥ عاما خبرة في العمل من أجل المراهقين ومعهم، من خلال البرامج الوقائية والدعوة إلى وضع سياسات على الصعيد المحلي والوطني والدولي.

إن مركز الدراسات والتدريب المتكامل للمرأة هو منظمة تعمل على تعزيز احترام القيم الإنسانية والثقافية التي توطد كرامة المرأة، وذلك أساسا من خلال تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية والدورات في المكسيك والولايات المتحدة.

إن المرصد الإقليمي للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منظمة من منظمات المجتمع المدني تسعى إلى رصد واقع المرأة في أمريكا اللاتينية من منظور متعدد الأبعاد، وتنسق جهودها مع المؤسسات العامة والخاصة المهتمة بالمساهمة في رعاية ونماء المرأة.

إن منظمة المرأة من أجل المرأة تعمل على تعزيز حقوق الإنسان الأساسية للمرأة، مع التركيز بشكل خاص على تحسين معيشة المرأة الريفية في مختلف مجتمعات الشعوب الأصلية في المكسيك.

إننا، في ضوء موضوع هذا العام "إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر"، ندعو الدول الأعضاء في الدورة الثالثة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية إلى إعادة تأكيد ثبات حقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على الدور الحيوي للأسرة. فالأسرة، كما سلم إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، "هي الوحدة الأساسية للمجتمع، وتؤدي دورا أساسيا في التنمية الاجتماعية، ومن ثم ينبغي تعزيزها".

إن الأسر المصونة هي أقوى أداة لتعزيز التنمية الاجتماعية. وتشير الدراسات الأخيرة بوجه خاص إلى أن الأسر المصونة ترتبط ارتباطاً سلبياً بانخفاض الفقر. فحيث توجد الأسر المصونة، توجد زيادة في الحراك الاجتماعي، والصحة، والمشاركة السياسية، والذهاب إلى المدرسة - وهذا كله يسهم في الثروة. فإذا تفككت الأسر، زاد تعاطي مواد الإدمان، والعنف، وحمل المراهقات، والجرائم - وهذا كله يديم الفقر. ويتعين على الحكومات، لدعم وحماية الأسر المصونة، أن تعزز وتضامن مؤسسة الزواج.

إن الزواج - أقدم وأوطد مؤسسة بشرية - هو أساس الأسرة. ولا تقتأ الدراسات تشير إلى أن الأسر التي يعولها زوجان ويعيش فيها الأطفال مع أبويهم الفعليين تتمتع بأعلى مستويات الرفاهية. وتشمل مؤشرات الرفاهية: التعليم، والأمن المادي، وعمق العلاقات بين الأطفال والأبوين، والصحة الجنسية والإنجابية، والصحة العقلية، والصحة البدنية، والدخل، وانعدام الإدمان، والعمل. ومن المؤسف أن الإحصاءات تشير إلى تراجع الزواج، مع ازدياد معدلات الطلاق في الوقت ذاته. وقد ساهمت هذه التغيرات في ازدياد النسبة المئوية للأطفال الذين تلدهم نساء غير متزوجات، وبالتالي في تراجع النسبة المئوية للأطفال الذين ينشؤون في أسر مصونة. ويتعين على الدول الأعضاء، لحماية مؤسسة الأسرة، تنفيذ السياسات التي تشجع على الزواج، وتدعم الزواج باعتباره مجال التكاث، وتحبط الطلاق.

إننا نثني على اللجنة لتركيزها على تعزيز الأسرة، وتعهد الدول الأعضاء بـ "دعم السياسات التي تمكن الناس من الجمع بين عملهم المدفوع الأجر ومسؤولياتهم العائلية" (إعلان كوبنهاغن، التعهد ٣). ولما كانت الأسرة والقوة العاملة عنصرين أساسيين لازدهار المجتمع، فإنه يجب على الدول الأعضاء تنفيذ سياسات تمضي بهاتين المؤسستين إلى الأمام، مع الحرص على ألا يؤدي تعزيز إحداهما إلى إضعاف الأخرى. وبنفس الطريقة التي تؤدي بها الأسر القوية إلى اقتصادات قوية، فإن الاقتصادات القوية يجب، من خلال مكان العمل، أن تمكن الأسر بإمدادها بوسيلة تسد بها احتياجاتها الأساسية وتساهم في المجتمع مساهمة ذات مغزى. وبالإضافة إلى ذلك فإنه لكي تفلح الأسر في مكان العمل وأيضاً في المنزل، فإن على الدول الأعضاء أن تواصل الوفاء بتعهداتها بالتركيز على المسؤولية المشتركة للرجل والمرأة في العناية بالأطفال (إعلان كوبنهاغن، التعهد ٥).

ولا غنى عن تنمية الأسرة السليمة صحياً لتدعيم التنمية الاجتماعية. وعند إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في عالم اليوم، فإننا نطالب الدول الأعضاء بتنفيذ السياسات التي توجه الموارد بشكل فعال صوب تعزيز الأسر. وتشمل هذه السياسات دعم الزواج السليم صحياً والأسر المستقرة بدلاً من الهياكل الأخرى، والاعتراف بأن الأسرة

وسيلة لاحتثاث الفقر، كما تشمل ممارسات الأعمال التي تتيح للأمهات والآباء التقدم، سواء في أعمالهم أو في تربية أبنائهم.

الاستنتاج

إننا نرحب بالاهتمام الذي أولي لدعم الأسرة منذ اعتماد إعلان كوبنهاغن. إن الأسر الراسخة هي عماد المجتمعات الراسخة، وفي النهاية عماد الأمم الراسخة، ففي كنف الأسرة يبدأ الأطفال في تعلم كيفية الثقة بالآخرين، ويكتسبون إحساساً بالتضامن. فإذا تهاوى بنيان الأسرة، أحسّ الأطفال بضعفهم في الظروف التي يفترض أن يشعروا فيها بالأمان، وعانوا العزلة في الظروف التي يفترض أن يشعروا فيها بالتضامن. وإذا قصّرت الدول في تنفيذ السياسات التي توجه الموارد بشكل فعال صوب تعزيز الأسر، تعطلت الاستدامة ودام الفقر. ولذلك فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى تنفيذ السياسات التي تشجع الأفراد على تكوين الأسر وعلى بقائها معاً. إن دعم ثقافة بقاء الأسر مصونة لا يسهم فقط في تمكين الأفراد، بل أيضاً في تقدم المجتمع قاطبة.